النحو العربـي والدلالـة

الدكتور عبد العليم بوفاتح (*)

لقد ارتبط النحو العربي بالمعنى منذ بداياته الأولى؛ وليس من الصواب ما ذهب إليه بعض المحدثين من أن النحو العربي اهتم بالجانب اللفظي أو الشكلي على حساب المعنى، متهماً بذلك كيان النحو العربي كله بالقصور عن المعنى والدلالة. فقد رأى بعضهم أنّ اللغة العربية اتجهت نحو المبنى في أساسها، وذهب إلى مؤاخذة نحاة العربية على اهتمامهم بالجانب اللفظي، بعيداً عن الجانب الوظيفي والدلالي من الدراسة النحوية، مما جعله صناعة كالجسد بلا روح[١]. فمثل هذا الرأي لا ينطبق على كل ما قدمه النحاة من جهود قيّمة، ولا سيما الجيل الأول منهم، جيل الخليل **وسيبويه** وأترابهما، فقد كانوا يحفلون بالمعنى واللفظ على حد سواء، بل إنّ اهتمامهم كان منصبّاً في المقام الأول على التراكيب والأساليب وما تنطوي عليه من المعاني والدلالات. فسيبويه – على الرغم من أنه لم يعمّر طويلاً – قد استطاع أن يتجاوز حدود الإعراب ويحقق في مجال النحو والدراسة التركيبية ما كان ولا يزال موضع جدل بين الباحثين من النحاة والبلاغيين الذين ورثوا تركته في الفكر النحوي العربي، أمثال **الأخفش والمبرد وابن جني**، وغيرهم. ومنهم أيضا **عبد القاهر الجرجاني** الذي « كان دائم التفتيش عن ملاحظات **سيبويه** بوجه خاص. وقد يقال إنّ طريقة **سيبويه** لم تجد – على الدوام – عونا لها من الدارسين، وربما قيل إنّ اهتمام **سيبويه** بالعلاقة بين الكلمات في خارج علامات الإعراب ربما كان أعلى على الرغم من تقدم عصره في التأليف» [٢].

(*) أستاذ النحو والبلاغة والعروض - جامعة الأغواط - الجزائر.

ولننظر إلى هذه اللفتة الذكية من إمام النحاة (**سيبويه**) من خلال ما أورده في كلامه عن المقام ومقتضى الحال إذ يقول: « ألا ترى أنك لو قلت : يا لزيد، وأنت تحادثه لم يجز.» لأن الموقف والمقام ومقتضى الحال لا يتطلب هذا الأسلوب في أثناء المحادثة، فلم ينظر **سيبويه** إلى ضبط أواخر الكلم فقط. وإنما اهتم بالأسلوب الذي يعبر عن الموقف بوضوح ودقة وصدق.وما أكثر ما نجد في الكتاب من مثل هذه العبارات والنماذج الدالة على عناية سيبويه بالجانب الدلالي للتراكيب والأساليب.

فهل يبقى - بعد هذا الذي قررناه - لزاعم أن يزعم ويدّعِي أن النحو العربي لم يهتم بالمعنى ومقتضى الحال، والظروف الاجتماعية والنفسية المؤثرة في فن القول، وإنما كان همّه الصياغة وضبط أواخر الكلم في الجملة العربية ؟ لا ليس الأمر كما زعموا ويزعمون فقد فتق **سيبويه** هذه القواعد في النداء والاستغاثة والندبة، وخروجها إلى معان أخرى، ومن خلال التعمق في النظرة إلى معاني السياق الواردة فيه، وما يحمل من معان خفيه ثانية[٣].

وبهذا فإن سيبويه قد أنار السبيل للبلاغيين بعده، لأنه أدرك معنى النظم في كتابه، ولأن النحو لم يكن عنده تعليلا لحركات أواخر الكلمات وإعرابها في السياق اللغوي ، وإنما كانت معاني النحو المعَوّل الرئيسي في الدرس النحوي عنده[٤].

ومن الاتهامات غير المؤسسة على أدلة وبراهين علمية أنّ النحو العربي لم يحفل بدراسة الجملة، وأنّ النحاة ركزوا اهتمامهم على دراسة المفردات.. والحق أننا عندما نتصفح كتب النحاة وآثارهم ودراساتهم نلحظ بوضوحٍ أنّ تلك الدراسات كانت تعنى بالجملة كما تعنى بالمفردات. فهذا كتاب **سيبويه** – وهو أقدم كتاب شامل في النحو العربي- خير دليل على ما نقول، **فسيبويه**، وإن لم يستعمل مصطلح (جملة)، نراه يتعرض إلى أركانها وما يلحقها، حين يتناول قضايا المسند والمسند إليه وما يتعلق بهما، وهو يمثّل لكل ذلك بمصطلحات زمانه. فعند كلامه عن المسند و المسند إليه يستعمل مصطلحي: المبني (أي : الخبر لأنه يُبْنَى على المبتدأ) والمبني عليه (أي : المبتدأ لأنه يُبْنَى عليه الخبر)كما يستعمل مصطلح (الكلام

المستقيم و المحال) وقد ربط هذه المصطلحات بدلالاتها متناولا أنماط الجمل والتراكيب وأشكالها المختلفة .

وفي مواضع أخرى من كتابه نجده يستعمل مصطلح (الكلام) للدلالة على الجملة. والكلام المستغني عنده هو الذي يَحْسُنُ السكوت عند انتهائه لأنه يستقلّ بلفظه و معناه، وتتحقق منه الفائدة في تبليغ المخاطَب. و هذا دليل على أنّ مصطلح (الكلام) الذي استعمله سيبويه يقابل مصطلح (الجملة المفيدة)

ويمكن أن نوجز أمثلة سيبويه على الجملة المفيدة فيما يأتي :

١- كان عبد الله : غير مستغْنٍ: ليس كلامًا: ليس جملة: لأنه لا يحسن السكوت عليْه.

٢- ضُرِبَ عبد الله : مستَغْنٍ: كلام: جملة مفيدة: لأنه يحسن السكوت عليه .

٣- فيها عبد الله: مستغْن: كلام: جملة مفيدة: لأنه يحسن السكوت عليه .

٤- هذا عبد الله: مستغْنٍ: كلام: جملة مفيدة : لأنه يحسن السكوت عليه .

فمصطلح (الكلام المستغني) يعني به سيبويه (الجملة المفيدة التامة) وبهذا يكون سيبويه قد تناول (الجملة) بمصطلح (الكلام) واستعمل مصطلح (الاستغناء) دليلاً على الفائدة و التمام(٥).

وممّا يمكن أن نورده شاهداً على عناية إمام النحاة بالمعنى في تفكيره النحوي على مستوى الجمل والتراكيب، لا على مستوى المفردات وحسب، كما يزعم البعض، تقسيمه للكلام إلى قسمَيْن رئيسيْن: هما (المستقيم والمحال)، ثم تقسيمه للكلام المستقيم إلى ثلاثة أقسام (الحَسَن والقبيح والكذب)، وتقسيمه للكلام المحال إلى قسمَيْن (المحال والمحال الكذب). وسنوضح هذه الأقسام فيما يأتي:

- الكلام المستقيم: وهو ثلاثة أقسام:

١- مستقيم حَسَن : مثل : أتيتك أمس، وسآتيك غداً: فهذا كلام مستقيم من الناحية النحوية، لأنه جاء على سنن الكلام العربي في ترتيب أجزائه وتعلّقها بعضها

ببعض؛ وهو مستقيم أيضاً من الناحية الدلالية بدءاً من الدلالة الإفرادية (المعجمية) إلى الدلالة الوظيفية فالدلالة العامة.

٢- **مستقيم قبيح :** مثل: قد زيداً رأيت: وهو الصحيح دلالياً، غير الصحيح نحويّاً، والصحة الدلالية هنا يراد بها تحقّق المعنى الإفرادي (المعجمي) وكذلك تحقق إمكانية تعلّق أجزاء التركيب بعضها ببعض، لأنّ مبدأ اختيارها صحيح، إذْ يمكن الربط بين فعل الرؤية، وفاعلها الذي صدرت منه، ومفعولها الذي وقعت عليه. فلو تمّ تصحيح تعلّق هذه الأجزاء فيما بينها وفق معاني النحو – كما قال الجرجاني – لكان هذا الكلام مستقيماً حَسَناَ، لكنّه قَبُحَ لمّا فسد التعلّق بين الكلم، وهذا من فساد النظم الذي تكلم عنه الجرجاني. فالاستقامة إذاً هي سلامة اختيار الكلمات في ذواتها، والقبْح إنما هو قبْح تركيبي يراد به اختلال العلاقات فيما بين أجزاء التركيب. وهذا يعني أن اختيار الكلمات لا يكفي وحده، بل ينبغي تعليقها على نحو صحيح يتوافق مع النظام النحوي للعربية.

٣- **مستقيم كذب:** مثل : حملتُ الجبَل ؛ سربت ماء البحر: وهو على العكس من المستقيم القبيح، ففي هذا النوع من الكلام تحقق المعنى الإفرادي، وكذلك تحقق الاختيار على المستوى الأول (مستوى الصياغة) المتمثل في طريقة التعلّق على سنن الكلام العربي في باب الجملة الفعلية (فعل ففاعل فمفعول) لكنّ الاختلال وقع على المستوى الثاني (مستوى المعنى) او ما يسمى في الدراسات الحديثة بـ(المكوّن الدلالي) إذْ لم يأت وصفاً لأمْر قد حصل بالفعل على وجْه الحقيقة، فالإنسان لا يقدر على حمْل الجبل. وهذه الصحة النحوية في الكلام هي ما سمّاه سيبويه (المستقيم) وهذا الاختلال الدلالي هو ما سمّاه (الكذب) فالكذب ههنا ليس كذباً أخلاقيّا، وإنماً هو كذبٌ دلاليّ عندما يتم إبراد الكلام على الحقيقة؛ أمّا في حال إيراد الكلام على المجاز فإنّ هذا الكذب الدلالي يُؤَوَّل بما يفسّره من الحقيقة، ليبقى استحضار ربط الصحة النحوية بالصحة الدلالية.كأن يُقال في تأويل هذيْن المثاليْن وتفسيرهما: حملتُ الجبل: أي: حملتُ هموماً أثقلت كاهلي؛ وشربت ماء البحر: أي:

شربت ماءً كثيراً حتى تجاوزت حدود طاقتي في الشرب. ويكون هذا الضرب من الكلام عندئذ على سبيل المجاز والكناية، لا حقيقة.

- **الكلام المحـال:** وهو قسمان:

١- محـال: مثل: أتيتك غداً ؛ سآتيك أمس: وهو الذي يكون فيه نقض لأول الكلام بآخره، أي أن يكون صدر الجملة وعجُزها متناقضيْن. وهذا التناقض يكون من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، أي الصحة النحوية تكون متحققة من جهة الصياغة، فالاختيار على المستوى الأول (مستوى الصياغة الشكلية) صحيح، لكنه غير صحيح على المستوى الثاني (مستوى الدلالة) وذلك من جهة الدلالة الزمنية لأجزاء التركيب، فالفعل (أتيتك) دال على تحقق الوقوع في الماضي، أمّا الظرف (غداً) فهو دالّ على الزمن المستقبل الذي سيقع فيه الفعل السابق. وهذا التعبير محال لا يمكن أن يتم به التواصل، إذْ لا فائدة إخبارية تتحصّل منه لدى المخاطب، بل إنه سيُحدث تشويشاً لديه في الفهم. وهذا مناقض لما عليه دلالة الفعل الماضي ودلالة الظرف في نظام العربية. فكلّ كلام لا يوافق آخرُه أوّلَه يُعَدّ من المحال. وما يمكن ملاحظته هو أننا لو عكسنا المثاليْن السابقيْن، فقلنا: (أتيتك أمس، سآتيك غداً) لتحوّل الكلام من محال إلى مستقيم حسَن، لأنّ صفة نقض أول الكلام بآخره لم تقع، فلم يخالف الكلام سنن العربية وأحكامها في هذه الحال.

٢ - محـال كذب: مثل: سوف أشرب ماء البحر أمس: هذه الجملة صحيحة أيضاً من الناحية المعجمية ومن النحوية شكليّاً، وهو المستوى الأول (مستوى الصياغة الشكلية) لكنها غير صحيحة من الناحية الدلالية على المستوى الثاني (مستوى الدلالة).. إذْ نجد أوّل الكلام مبدوءاً بقرينة حرفية تدل على الاستقبال (سوف) التي تخلّص الفعل للدلالة على المستقبل، ثم نجد آخره قد نقض باستعمال قرينة أخرى فعلية (ظرفية) تدل على الماضي، وتجعل الفعل متحقّقاً فيما مضى. وقد اختار **سيبويْه** لفظ (المحال الكذب) لهذا النوع من الكلام، لأنه فيه نقضاً من جهتيْن: فالأولى هي استعمال قرينتيْن مختلفتيْن من حيث الدلالة الزمنية، وهذا

جانب المحال في الكلام؛ والثانية هي أنّ المتكلم لا يستطيع شرب ماء البحر في الحقيقة، وهذا جانب الكذب الدلالي في الكلام.. ولو استُبْدلتْ هذه الكلمات بكلمات أخرى بينها تناسب دلالي لتحول الكلام من محال كذب إلى مستقيم حسن؛ كأن يقال مثلاً: سوف أشرب عصير البرتقال غداً، إذ يكون هناك تناسب دلالي بين: سوف و غداً، باعتبارهما قرينتيْن تخصّان المستقبل، أي أنّ ثمّة تأكيداً على أنّ الفعل لم يقع في الماضي، وأنه مخلَّص للاستقبال؛ وتكون القرينة الثانية (غداً) بمنـزلة أداة توكيد للأولى، فينتفي جانب المحال من الكلام؛ ويكون هذا التناسب الدلالي أيضاً في المعنى بحيث يكون من الممكن شرب عصير البرتقال على الحقيقة.

والجدير بالملاحظة أنّ هذا الكلام المحال بكل أنماطه، لا مجال لقبوله في العربية إلاّ بعد استبدال أجزائه بأخرى بحيث يتحقق التناسب شكلاً ومعنى. وأمّا الكلام الكذب فله مجال للقبول من جهة المجاز، إذ يكون على سبيل التشبيه أو الكناية أو غير ذلك مما يدخل في المجاز.. غير أنّ سيبويه لم يكن يقصد المجاز في تقسيمه الذي وضعه للكلام. وإنما يتعلّق الأمر في ذلك بالحقيقة. والذي يؤكّد أنه لم يكن يقصد المجاز هو استعماله لمصطلح (الكذب) وهو الكذب الدلالي الذي يراد به المجاز. وما دام قد أدخل المجاز فيما هو كذب فقد أخرجه من حيّز الدراسة. وعلى هذا نستطيع أن نطلق على مصطلح الكذب الذي استعمله **سيبويه** ههنا اسم (الكذب المجازي) على اعتبار أنه يتصل بالمجاز..

ولم يقف جهد **سيبويه** عند حدود المعاني الظاهرة للجمل والتراكيب، ولم تقتصر عنايته على النظر في بنية الجملة نحويّاً ودلالياً وحسب، وإنما تجاوز ذلك إلى البحث في أسرار التراكيب ودلالاتها الخفية، وما لها من أثر في التخاطب والتواصل، فها هو يصرّح في موضوع الاستفهام أنك « ... تقول: هل عندك شعير أو بُـرّ أو تمْـر؟ وهل تأتينا أو تحدثنا؟ لا يكون ذلك. وذاك أنّ (هل) ليست بمنـزلة الألف في الاستفهام. لأنك إذا قلت: هل تضرب زيْـداً ؟ فلا يكون أن تدّعي أنّ الضرب واقع. وقد تقول: أتضرب زيْداً ؟ وأنت تدّعي أنّ الضرب واقع. وممّا يدلّك

على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنـزلة (هل) أنك تقول للرجل: أطرباً! وأنت تعلم أنه قد طرب، لتوبخه وتقرعه، ولا تقول هذا بعد (هل)..» [٦]

وبعد **سيبويه** استعمل المبرّد مصطلح الجملة متحدثا عن الجملة الفعلية وما يترتب عليها من المعنى، وذلك من خلال كلامه عن الفائدة، إذْ يتناول المعاني التعلّقية النحوية (الوظيفية) معلّلاً دلالاتها؛ كما أنه يراعي حال المخاطَب في ذلك إذ يقول:» وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بهما الفائدة للمخاطب..»[٧]

ويتكلم **المبرّد** (النحوي) عن علاقة الجمل والتراكيب بالمعاني والأغراض والمقاصد، فيبـيّن **للكندي** (الفيلسوف) كيف تتغيّر المعاني وتتنوع بتغيّر التراكيب النحوية وتنوعها. وذلك في معرض حديثه عن الخبر وأضربه. فقد روى الجاحظ أن الفيلسوف الكندي قال للمبرد « إنكم تكثرون في الكلام فسأله: وفيم ؟ فقال له: إنكم تقولون: عبد الله قائم، وإنّ عبد الله قائم، وإنّ عبد الله لقائم، والمعنى واحد. فإذا بالمبرد يفكر ثم يجيب عليه قائلا: كلاّ، ليس المعنى هنا واحدا. لأن (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه. أما (إنّ عبد الله قائم) فجواب لسائل. وأما (إنّ عبد الله لقائم) فهو جواب لمنكِر .» [٨] فهو يبين له كيفية تنوع المعنى بتنوع شكل الجملة أو التركيب. وأنّ المعاني متفاوتة بحسب مقامات الكلام ومقاصده..

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الجملة والكلام إذ اعتبر بعضهم الجملة كلاماً، كما يرى **ابن جني والزمخشري** و**عبد القاهر الجرجاني** وغيرهم.. وفرّق آخرون بينهما على أنّ الكلام شرطه الإفادة بالقصد وليست الجملة كذلك، مما يجعل الجملة أعمّ من الكلام، والكلام أخصّ منها . فيكون - على هذا - كل كلام جملة وليس العكس . وهذا ما نجده عند بعض المتأخرين من النحاة **كابن يعيش** و**الرضي الإستراباذي** و**ابن هشام** وغيرهم ..

وتناول **ابن جني** قضايا المعنى في النحو العربي من خلال التراكيب، وجعل العناية بالمعنى مقدمة على الإعراب، إذْ يقول: « ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير

الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا[٩] فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلْتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححتَ طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك.»[١٠].

ويؤكّد في موضع آخر على قيمة المعنى في ظلّ تطبيق ظاهرة الإعراب، إذْ يقول في (باب تجاذب المعنى والإعراب): « ...وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبيْن، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكْتَ بعروة المعنى، وارتحتَ لتصحيح الإعراب. فمن ذلك قول الله تعالى: **(إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر)** [الطارق/ ٨و٩] فمعنى هذا: (إنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر) فإنْ حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلّق به من المصدر الذي هو (الرجع، والظرف من صلته؛ والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعاً منه، احتلْتَ له بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاًّ على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: (يرجعه يوم تبلى السرائر) ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله.» [١١] .

وتوضيح ذلك أنّه إذا لم يُراعَ هذا الفصل بين الظرف وما هو معلّق به فإن المعنى يختلّ ويتغيّر إلى ما ليس مراداً من الآيتيْن، بحيث يبدو ظاهراً أنّ قدرة الله متعلّقة بيوم تبلى السرائر، وليس هذا بصحيح، لأنّ قدرته سبحانه أزلية أبدية، فيكون الفهم الصحيح هو أنّ الإرجاع متعلّق بيوم تبلى السرائر ومتصل به من حيث المعنى، وهذا هو المراد من الآيتيْن..

وبهذا نتبيّن أنّ الإخلال بالتركيب النحوي يؤدي إلى اختلال المعنى. ولو كان النظر إلى هذا التركيب في ظاهره من غير مراعاة ما فيه من تقديم وتأخير لما اهتُـديَ إلى المعنى الصحيح المقصود منه.

ولا يفوتنا ما في هاتيْن الآيتيْن من أسرار بلاغية، لنشير إلى أنّ ورود الآيتـيْن بهذا التقديم والتأخير ينطوي على أبلغ عبارة وأحسن إشارة إلى المعنى المقصود فيهما. فقد اقترن الإرجاع بالقدرة، واقترن الاثنان معاً بيوم تبلى السرائر؛ كما أنّ بلاء السرائر جاء في عقب الآيتيْن، كما يأتي ذلك اليوم - بالفعل- في عاقبة حياة الإنسان والكون؛ وكما يتعلّق قوله تعالى **(يوم تبلى السرائر)** وهو في نهاية هذا التركيب بقوله (على رجعه) وهو في بداية التركيب،كذلك يتعلّق حساب المرء في الآخرة بما كسب في الأولى. وهذا من أسرار القرآن الحكيم. وهذا المعنى – كما بيّـنّا - لم يخالف إعراباً إذا روعي ما فيه من التقديم والتأخير..

والجدير بالملاحظة أنّ ابن **جني** لا يقلّل من شأن الإعراب، ويجعله مخالفاً للمعنى- كما يعتقد البعض من الذين يرومون النيل من الإعراب - وإنما يريد هنا بالإعراب ما يبدو من علاقات ظاهرة بين أجزاء التراكيب، ويتكلم في الوقت نفسه عن المعنى الذي قد يكون خافياً يحتاج إلى التأويل وإمعان النظر في التراكيب لإدراكه. لأنّ تقدير هاتيْن الآيتيْن (إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر) لا يتنافى مع الإعراب الصحيح الذي يراعَى فيه التقديم والتأخير، وما يترتب على تنوع التراكيب من تنوع في المعاني. ويريد ابن **جني** بالمعنى هنا المعنى السياقي الذي يستفاد من النصوص بحسب المراد منها.

وهناك عدة شواهد وأدلّة من الخصائص يراعي فيها ابن **جني** قضايا المعنى ويصله بالإعراب بوشائج قوية؛ ولنأخذ مثالا على ذلك من خلال تحليله للآية الكريمة في قوله تعالى: **(كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِين)** [البقرة /٦٥] فهو يرى أنّ (خَاسِئين) ليست صفة لِـ (قردة) بل هي خبر ثانٍ لِـ (كان)، والخبر الأول هو (قردة) ويوضح

ذلك قائلاً « وإنْ جعلته وصفًا لـ (قردة) صغر معناه، ألا ترى أنّ القرد لذلّه و صغاره خاسئ أبدًا، فيكون إذاً صفة غير مفيدة، و إذا جعلت (خَاسِئين) خبرًا ثانيا، حسُن وأفاد، حتّى كأنه قال: كُونُوا قِرَدَةً [و] كونوا خَاسِئين. ألا ترى أنْ ليس لأحد الاسميْن من الاختصاص بالخبرية إلاّ ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف، إنما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بعد تابعة له» [١٢].

فابن جني ينظر بعمق فيما توحي به الآية من المعنى. فالمعنى النحوي المتمثل هنا في الخبر يصبّ في المعنى السياقي المستفاد من الآية. وبهذا يكون النحو عند **ابن جني** أساسه المعنى والدلالة، انطلاقاً من المعنى النحوي إلى المعنى السياقي.

ويتجلى دور النحو في دراسة التراكيب وما تؤديه من المعاني التي تختلف وتتنوع باختلاف هذه التراكيب وتنوعها فيما يثيره **عبد القاهر الجرجاني** أثناء كلامه عن المعاني النحوية؛ فقد تميّز الرجل بين كثير من نحاة عصره بنظره الثاقب وفكره الصائب، إذ استطاع أن يدرك أن علم النحو لا يكفي فيه أن يكون علْما تعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء، وإنما هو علْم نظْم الكلم وما يتصل به، في ضوء المعنى، من نظام ترتيب الكلمات في الجمل، ومقاصد التقديم والتأخير، والذكر والحذف، وفروقٍ في التعبير بين الخبر الاسمي والخبر الفعلي... الخ. ومن ثم أرجع كل مزيةٍ للتعبير أو فضلٍ فيه إلى نظْم الكلم ومعاني النحو. وعلى الرغم من أن عبد القاهر قد جهد في التدليل على نظريته وتوضيحها، فهي لم تجد صدى عند النحاة، حتى جاء **السكاكي** فجعل منها أصول علْمٍ من علوم البلاغة أسماه « علم المعاني » . وقد تناول **السكاكي** موضوعات علم المعاني بطريقة تختلف عن طريقة العلماء الأوائل الذين ذكرناهم وتختلف كذلك عن طريقة **عبد القاهر الجرجاني** إذْ جعل **السكاكي** الكلام قسميْن هما : الخبر والطلب. وتكلم في الأول (أي الخبر) عن الموضوعات الخبرية فتناول الإسناد الخبري وأنواع الخبر وأغراضه ومؤكداته وخروجه على مقتضى الظاهر. ثم انتقل إلى المسند والمسند إليه فتكلم عن حذفهما وذكرهما، وتعريفهما وتنكيرهما،

وتقديمهما وتأخيرهما.. وغير ذلك من حالاتهما المختلفة..كما تناول موضوعات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب والقصر. وتكلّم في الثاني (أي الطلب) عن الموضوعات الإنشائية وهي: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء.ثم انتقل إلى استعمال الخبر بدل الإنشاء والعكس. وتناول موضوعات أخرى بعد ذلك.. وهذا كله إنّما يدل على امتزاج الدراسة النحوية بالمعاني والمقاصد والأغراض البلاغية. إذْ كانت موضوعات النحو عنده موضوعات بلاغية.

وبما أنّ النحاة كانوا من القرّاء والمفسرين، فقد كان للقراءات القرآنية أثر بارز في توجيه المعنى في النحو العربي، إلى حدّ أنّ ثمّة « قراءات تولّدتْ عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركتْ في بناء تلك القواعد، وقراءات أُيّدتْ بها قاعدة نحوية، وقراءات رُدَّتْ بها قاعدة نحوية، وقراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة، وقراءات تولّدتْ عنها طرائف نحوية..» [١٣]

بعد الذي بيّنّا من اهتمام النحاة القدامى بقضايا التراكيب والجمل ومعانيها - وما هو إلاّ غيض من فيض - هل يبقى لأحد أن يتهم النحاة بتقصيرهم في بحث الجملة، وهل يستطيع أحد أن ينكر عليهم عنايتهم بالمعنى والدلالة، وهم الذين تصدّوا لوضع قانون العربية ودستورها النحوي انطلاقا من استقراء لغة العرب؛ كما تصدوا لتفسير آي القرآن الكريم انطلاقا مما استنبطوه من القواعد والأحكام التي استقى منها المتأخرون منهم أصول نظرياتهم، كما فعل **الجرجاني** الذي بنى نظريته في النظم على توخي المعاني النحوية فيما بين الكلمات ومراعاة قوانين الكلام العربي وأحكامه. فهو يتحدث عن المعاني الوظيفية من ابتداء وخبرية وفاعلية ومفعولية وغير ذلك، وهل هي إلاّ أنواع الجمل وأنماطها التركيبية ؟ وهل كان الجرجاني إلاّ ناهلاً من معين من سبقه من النحاة أمثال **سيبويه وابن جني** وغيرهما..

وبهذا يتبين لنا جلياً أن النحو العربي، منذ بداياته، لم يغفل دراسة المعنى، بل كانت الدراسة النحوية قائمة على العناية بالمعنى، ودلالة التراكيب الاسمية

والفعلية، والخبرية والإنشائية، وغيرها من أصناف التراكيب، ممّا يدلّ على عناية النحاة بالمعنى في ضوء دراستهم للجمل والتراكيب، غيْر أنهم استعملوا مصطلحات زمانهم، وشرحوا أفكارهم انطلاقا من نظرتهم إلى اللغة، على أنها وسيلة اتصال وتبليغ، وهذا يعني أنّ نظرتهم إلى النحو كانت نظرة وظيفية، كما يعبَّر عنها في زماننا اليوم.

بل إنّ النحاة كانوا هم أصحاب الفضل في إنارة السبيل، وتمهيد الطريق للبلاغيين الذين استفادوا كثيراً من منطلقاتهم في التفكير النحوي، واستطاعوا أن يبنوا عليها أسس كثير من الأبواب، كما هو الشأن في باب الأغراض البلاغية. ويتجلى أثر النحاة في البلاغيين أكثر، من خلال المعاني الذي هو معدود ضمن البلاغة، وهو ما يمكن أن نسمه بالبلاغة النحوية، أو النحو البلاغي. وهذا دليل على التواشج القائم بين النحو والمعاني والأإراض، انطلاقا من دراسة الجمل والتراكيب والأساليب والبحث في معانيها المختلفة.

إنّ علاقة النحو بالمعنى تتسع لتشمل جوانب أخرى من دراسة المعنى، وهي قضايا دلالية فنية وأسلوبية وغيرها، تتجاوز حدود الألفاظ إلى علاقاتها فيما بينها، وأبعادها وإيحاءاتها الدلالية التي نتبينها من خلال دراستنا للشعر العربي، مثلاً.

وفي هذا الإطار قدّم نحاة العربية جهوداً قيّمة تتمثل فيما قاموا به « من مناهضة المناطقة والمتعصبين. فقد زعم النحاة في وجه هؤلاء أنّ صناعة النحو هي بحث عن المعنى وليست اشتغالا بالألفاظ...وأدرك النحاة أن صناعة البحث عن المعنى وتعمّق اللغة أمران يشرف أحدهما عن الآخر. وخُـيِّلَ إليهم أنّ من الضروري التمييز بين الأغراض التي تنهض بها اللغة. فهناك تمييز طفيف مبهم بين كلمة الإعراب وكلمة الحديث، بين الإخبار والاستخبار، بين النداء والتمنّي. وهذه كلها أنماط فكرية يجب تعميقها ومعاودة البحث فيها[١٤].

وقد تبيّن لعبد القاهر أن الانفصال بين الدراسة اللغوية والدراسة الأدبية انفصال قد يجني على كلتيهما. فإذا بلغت الدراسة اللغوية نضجها عطفت على الأدب وما يستحدثه في مجال الأساليب. وإذا أريد لدراسة الأدب أن تنجو من الكلمات المبهمة والعبارات المرسلة والانطباعات الشخصية فلا بد أن تقيم بنـاءها على أساس من درس اللغة. وبعبارة أخرى: إنّ اللغة أنظمة يعطي بعضها بعضاً. ولا بـدّ أن نعرف ما يعطيه الأدب للنحو، ولا بدّ أن نعرف من وجه آخر ما يمكن أن يعطيه النحو للأدب (١٥).

والشعراء لا يعبّرون فحسب من خلال الكلمات التي يؤثرونها. فالكلمات التي يؤثرونها تأخذ أهميتها من كلمات أخرى تعتمد عليها اعتمادا يحتاج إلى بيان. وربما أدّى حذف الكلمات في موضوع الأطلال أحياناً وظيفة أشبه بالنداء وإقامة الحوار. ولكنه قد يؤدي قي سياقات أخرى وظيفة مناقضة إلى حد ما.. وحسبنا الآن أن نقول إنّ التأويل النحوي الذي يبنى على نظام نثري يفيد فائدة غير مباشرة في تبين الخصائص التي يقوم عليها نظام التعبير في الشعر. وكان عبد القاهر شديد الإعجاب ببيت أورده سيبويه في كتابه، هو:

ديـارَ ميـة إذْ مـيّ تساعفنـا * ولا يرى مثلها عجم ولا عرب** [البسيط]

ففي هذا البيت قدر سيبويه فعلا محذوفاً، كأن الشاعر قال:اذكرْ **ديار ميّـة**. وهذا النمط من التأويل النحوي يؤدي إلى باب آخر من شرح الشعر..من حيث اعتماده على حاسّة الحذف. تلك الحاسّة التي تجعل الديار موضوعا سحريا قابلا للحوار وقابلاً في الوقت نفسه لإثارة الإحساس بتراجع الذات.وليس هذا الحذف إذاً نمطا من الحليّ أو الزينة.. وإنما يبنى بناءً فكرياً خاصاً من خلال اللغة.وبينما يبدو الطلل شاخصاً أمامك إذا به يبدو من خلال كلمات محذوفة غائباً عنك.وقد يستنتج من ذلك – من الناحية النظرية - أنّ البنية النحوية السطحية صالحة للمقارنة مع البنية النحوية التي يعتمد عليها الشاعر. ومن خلال ما يتبدى بين هاتيْن البنيتيْن

تتضح وجوه الدلالة.. وبعبارة أخرى يقارن عبد القاهر بين البنية النحوية السطحية أو النثرية والاستعمال النحوي الخاص أو الدالّ في الشعر[١٦]. ومن خلال المقارنة تتضح أوجه من شرح الشعر جديرة بالعناية. بل إنّ الكثير من القيم الفنية لا يمكن اكتشافها والوصول إليها إلاّ من خلال المقارنة بين البنـيتيْن المذكورتيْن.» فالمعنى النفسي مبنيّ على المعنى النحوي في السياق اللغوي. وإنّ ترتيب الألفاظ في استعمالها في السياق اللغوي قائم على المعاني النفسية المبنية على المعانـي النحوية »[١٧].

ويتكلم عبد القاهر الجرجاني عن العلاقة بين بنية التركيب ودلالته، فيذكر أن الإخبار بالاسم يدلّ في الأصل على ثبوت الحكم من غير تجدده. ومثال ذلك قولنا: **زيد منطلق**. ففيه إثبات لانطلاق زيد من غير دلالة على تجدده شيئاً فشيئاً. أمّا الإخبار بالفعل فيدلّ على الحدوث والتجدّد شيئاً فشيئاً. فإذا قلنا: **زيد ينطلق** فذلك يدلّ على أنّ زيداً يزاول الانطلاق ويُحْدثه جزءاً فجزءاً [١٨].

فكم نرى من الباحثين الذين يتهمون النحو العربي بالشكلية والجمود، وما ذاك إلاّ لأنهم أخذوه عمّن يزهد فيه ويجهل حقيقته. فهم محقّون إذْ يتهمون هؤلاء الزاهدين فيه الجاهلين لحقيقته. وهم ليسوا على حقّ حين يتهمون النحو العربي في ذاته بالشكلية والجمود والقصور. « لكن النظرة المنصفة للنحو تجعله قرينا بالإبداع، وليس فقط وسيلة لضبط نهايات الكلمات. وقد كانت هذه هي نظرة السلف إلى النحو كما يتضح في « الكتاب « لسيبويه حيث كان يعنى بأثر النحو في دلالة التراكيب، كما في التقديم والتأخير مثلاً. وهي النظرة التي هدتْ عبد القاهر الجرجاني فيما بعد إلى فكرة النظم بأصولها الفنية، حتى إنه من المتّفق عليه الآن إدراك التقارب بين كثير من جوانب الأسلوبية وجوانب البلاغة المضيئة في تراثنا، والتي يصبح من حقها علينا أن نحسن توظيفها في التعامل بها مع النصوص لتسهم في استكشاف أبعادها وعلاقاتها الداخلية ومستوياتها الصوتية والدلالية [١٩]».

وإذا أخذنا بهذا المفهوم الصحيح للنحو على أنه يتناول التراكيب والأساليب، استطعنا أن ندرك تلك التنوعات الدلالية الناتجة عن تنوع هذه التراكيب والأساليب. وسنورد في هذا الشأن أمثلة للتوضيح. ففي باب ذكر المسند إليه مثلاً، يقول الشاعر امرؤ القيس:

بالله يا ظبيات القاع قُـلْن لنـا ** ليلاي منكنّ أم ليلى من البشر [البسيط]

« ففي ذكر المسند إليه « ليلاي « (في موضع الابتداء) وهي علم محدد الدلالة مع تكريره، وارتباطه بهذا السياق الزاخر بالمشاعر التي تفيض بها نفس الشاعر يجعل استحضاره له مصدراً ثـرّاً بالسعادة له، ومحققا لمزيد من المتعة التي تكشف عنها هذه الصياغة التي توحي للمتلقي بمثل هذه الدلالات (٢٠).

ويمكننا أن نقـارن بين أثــر الحـذف والـذكـر فـي الدلالة لنتبيّن كيف يسهم كـل منهمـا متـآزراً مـع غيره من الوسائل في الكشف عن القوة التعبيرية للتراكيب المختلفة. ففي قوله تعالى : **(ولئن سألتهم مـن خلـق السمـوات والأرض ليقـولنّ الله**....(الآية)» [الزمر/٣٨] حذف المسند لأنّ الآية جاءت في سياق الرد الحاسم الـذي يقتضي ذكر المسند إليه (الله) لأنه المسؤول عنه..وفي قوله تعالى: **(ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ خلقهنّ العزيز العليم)** [الزخرف/٩] ذكر المسند (خلقهنّ) لأنّ الآية جاءت في سياق البسط والعرض للإقناع بعظمة الله وقدرته سبحانه وتعالى. مع أنّ الآيتين الكريمتيْن يعرض بهما القرآن الكريم لموقف المشركين وتناقضهم واعترافِهم بخلق الله للسموات والأرض والشركِ به.. فالملاحظ أنه لمّـا تنـوّع السياق تنـوّعت التراكيب بحيث نستشعر أهمية الحذف في مكانه وأهمية الذّكر في موضعه حتى تتساوق الدلالات(٢١). ونستطيع نتبـيّن أيضا علاقة التركيب النحوي بالدلالة من خلال أسلوب التقديم والتأخير. وهو باب واسع كثير الفوائد كما قال الجرجاني، لكننا نكتفي منه بمثال عن أثر التركيب المنفي مع التقديم في توجيه الدلالة. فعندما يقول الشاعر:

وما أنا أسقمت جسمي بـه ** ولا أنا أضرمت في القلب نـارا [السريع]

فهو قد قدّم النفي على الفاعل المذكور ليدلّ بذلك على أنه ليس هو الفاعل. ولكنه في الوقت نفسه لم ينف الفعل عن كل فاعل، إذْ يمكن أن يكون غيره هو الفاعل لذلك الفعل. ولو قال: ما أسقمت جسمي من غير أن يجعل النفي مسلّطاً على المسند إليه لكان للتركيب دلالةٌ أخرى تتمثل في نفي الفعل مطلقاً لا عن نفسه فقط. ومن أمثلة التقديم في التركيب المنفي قول الشاعر أبي النجم:

قد أصبحت أمّ الخيـار تـدّعي ** علـيّ ذنبـاً كلُّـه لـم أصنـع [الرجز]

برفع لفظ (كلّ) على الابتداء وما بعده خبر له. ليدلّ ذلك على أنّه يريد أن ينفي عن نفسه كلّ ذنب صغيراً كان أم كبيراً، فهو لم يصنع منه شيئاً. ذلك أنه لمّا جاء لفظ العموم سابقا للنفي مسلّطاً عليه دلّ على عموم النفي كما يسمّيـه البلاغيون.. ولو نصب لفظ (كلّ) لتغيّرت الدلالة إلى إثبات بعض الذنب لنفسـه. ويكون المعنى على العكس من ذلك لو جاء النفي سابقاً للفظ العموم مسلّطاً عليه، فيحمل التركيب عندئذ دلالة أخرى تتمثل في نفي بعض الفعل وإثبات بعضه، كما في قول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه ** تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن. [البسيط]

وشتّان بين هذا المعنى وذاك. ففي الأول نفي للفعل على الإطلاق، وفي الثاني إثبات له.. والذين لا يدركون قيمة تنوع التركيب وما ينتج عنه من تنوّع الدلالة يجيزون رواية البيت برفع (كلّ) ونصبها.

والأمثلة كثيرة على توجيه الدلالة عن طريق تنوعات التركيب وما يحمله من المعاني. ونستطيع أن نتـبيّـنها من خلال التراكيب والأساليب النحوية المختلفة التي درسها البلاغيون ضمن أبواب علم المعاني. وهي معانٍ نحوية بلاغية في آن واحد.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه الأساليب والتراكيب بالنظر إلى ما تحمله من الدلالات المتنوعة بتنوع السياقات ..» لذلك كانت محاولة الدارسين في ميدان

البلاغة في الكشف عن أسرار اللغة من الوجهة البلاغية. وهذه الوجه في إطار نظرية المعنى التي تتجاذب في أصولها بين التركيب النحوي والتشكيل البلاغي والنظرة الجمالية التي يتم بوساطتها التبليغ بين المتفنّن والمتلقّي من خلال الأثر الأدبي.. وتعرض نظرية المعنى في البلاغة العربية إلى مفهوم التركيب عند النحويين واللغويين والأدباء. وقد أفادت هذه النظرية في فهم النحو التحويلي الذي يتولّد مع المعنى في كل تركيب جديد..»[٢٢].

ونختم هذا الموضوع بالقول إنّ « مفهوم معاني النحو يتضمّن تخيّر الألفاظ مع سهولتها ونصاعتها وسلامتها وجودة مطلعها في إصابة المعنى، ثم استواء التقاسيم هو وليد المفاصل وحسن الرصف وكمال الصياغة، مع الاحتكام إلى معاني النحو الشاملة لأبواب النحو والصرف في بعث الدلالة حية جلية داخل نص متكامل، وتقودنا هذه القيمة إلى قيمة مهمّة تضمنتها نظرية النظم، وهي قيمة حسن الدلالة.» [٢٢].

وتكون العبرة في النهاية بتآلف الألفاظ على مستوى التراكيب لأداء المعنى المراد، مع مراعاة صياغتها التي تحقق بلاغتها ورونقها الفنّي، وذلك هو السبيل إلى حسن الدلالة، إذْ يحقق الخطاب هدفه التواصلي على الوجه الأفضل..

الهوامـــش

١. د. تمام حسان: اللغة العربية: معناها ومبناها : ص١٢ وما بعدها

٢. د. مصطفى ناصف: اللغة بين البلاغة والأسلوبية – النادي الأدبي الثقافي بجدة – العربية السعودية (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)ص٨٤.

٣. الفكر البلاغي عند النحويين العرب: ٣٢..

٤. المرجع نفسه: ٤٨

٥. ينظر كتاب سيبويه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون – ط/ دار الجيل بيروت: ٢٥/١ - ٢٦

٦. كتاب سيبويه : ١٧٥/٣

٧. ينظر: المقتضب للمبرّد – تحقيق عبد الخالق عضيمة: ٨/١.

٨. المبرد: الكامل - ط/دار الفكر العربي: ٢٨/١.

٩. يريد بقوله (أصحابنا) نحاة البصرة، وقد كان ينتمي إلى المدرسة البغدادية إلاّ أنه كان بغدادياً بصرياً..

١٠. ابن جني: الخصائص: ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤

١١. المصدر نفسه. ٢٥٥/٣.

١٢. الخصائص : ١٥٨/٢- ١٥٩

١٣. د. نبيل بن محمد آل إسماعيل: علم القراءات:نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية – مكتبة التوبة – ط١(١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) ص ٤١٣ وما بعدها..

١٤. ١٤- د/ مصطفى ناصف: اللغة بين البلاغة والأسلوبية - النادي الأدبي الثقافي بجدة (١٩٨٩م)ص٢٤٤)

١٥. ١٥- المرجع نفسه: ص٢٥٨ وما بعدها

١٦. ١٦- المرجع نفسه: ٢٦٥ - ٢٦٦ وما بعدهما)

١٧. ١٧- الفكر البلاغي عند النحويين العرب: ٥٩

١٨. ١٨- ينظر دلائل الإعجاز: ١٣٣- ١٣٤

١٩. ١٩- د/ سعد أبو الرضا:في البنية والدلالة – منشأة المعارف بالأسكندرية (١٩٨٧) ص ٢٣

٢٠. ٢٠- المرجع نفسه: ص١١٣

٢١. ٢١ - المرجع نفسه: ص ١١٨ – ١١٩ (بتصرف)

٢٢. ٢٢- د/ محمد بركات حمدي: مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة ص٤٨ وما بعدها.

٢٣. ٢٣- المسار الجديد في علم اللغة العام: ١٥١.